بيان صحفي

في الرباط:

إحسان لوديي، مؤسسة التمويل الدولية
الهاتف : 314 544 537 (0) 212+
البريد الالكتروني: iloudiyi@ifc.org

نعيم صقلي، بنك المغرب
الهاتف : 396 574 537(0) 212+
البريد الالكتروني: n.sqalli@bkam.ma

منى مراكشي، اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات الشخصية
الهاتف : 124 571 537 (0) 212+
البريد الالكتروني: mouna.marrakchi@cndp.ma

مؤسسة التمويل الدولية وبنك المغرب واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات الشخصية يتدارسون تأثيرات قانون حماية المعطيات العامة للاتحاد الأوروبي على خصوصية المعطيات في المغرب.

الرباط، المغرب، 13 يونيو 2019 – تنظم مؤسسة التمويل الدولية وبنك المغرب واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات الشخصية ندوة تهدف إلى فهم أفضل للنهج الذي يعتمده قانون حماية المعطيات العامة للاتحاد الأوروبي (GDPR) من أجل مواجهة التهديدات المتزايدة على خصوصية المعطيات في سياق عالم تزداد فيه أهمية المعطيات الرقمية.

وتقدّم هذه الندوة، التي تعرف مشاركة مجموعة من الفاعلين الماليين، والجهات التنظيمية والوزارات والبنوك المركزية، نظرة معمقة عن الإجراءات التي اتخذتها الجهات التنظيمية والفاعلون الخواص في أوروبا من أجل توفير حماية أفضل للمعطيات الشخصية.

وتندرج هذه الندوة في إطار مشروع قائم لدى مؤسسة التمويل الدولية يهدف إلى تعزيز البنية التحتية المتعلقة بالاستعلام الائتماني في المغرب لتحسين الشمول المالي، وكذا إلى التعاون مع البنك المركزي في إطار مسؤولياته المؤسساتية. وتندرج ضمن هذا المشروع أيضا بلورة قانون حول مكاتب القروض.

ويعتبر GDPR بمثابة قانون لحماية المعطيات الشخصية، دخل حيز التنفيذ في شهر ماي من سنة 2018، تحينا لتشريعٍ سابقٍ للاتحاد الأوروبي.

وحسب السيد عبد اللطيف الجواهري، والي بنك المغرب، "يأتي انعقاد هذا المؤتمر في وقت مناسب جدا حيث سيمكّن من زيادة الوعي بالتهديدات المحيطة بخصوصية المعطيات وبالتحديات التي تواجهها الجهات التنظيمية في هذا الصدد. ويتم حاليا تدارس القانون الخاص بمكتب القروض الذي نتطلع إلى ضمان تكييفه بشكل جيد لاستخدامه في العالم الرقمي المترابط الذي نعيش ونعمل فيه ."

وقد منح البنك المركزي المغربي حتى الآن ترخيصا لإنشاء مكتبي قروض، ليكون بذلك رائدا في هذا المجال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما أنه يعمل على تطوير سجل الائتمان العمومي الخاص به اعتمادا على الممارسات الدولية الفضلى.

" يعتبر توافر وشفافية المعطيات المتبادلة بين المؤسسات المالية والهيئات المشرفة والأطراف الأخرى عنصرين حاسمين لضمان حسن سير مكاتب القروض. ولكي يكون التشريع الخاص بهذه المكاتب فعالا، يجب أن يكون مواكبا للعصر الرقمي وأن يتقيد بقوانين خصوصية المعطيات، مما من شأنه تعزيز استفادة الأفراد والمقاولات الصغيرة والمتوسطة من التمويل"، يقول السيد كزافيي ريل، المدير المكلف بالمنطقة المغاربية لدى مؤسسة التمويل الدولية.

"لقد تعدى تنظيم خصوصية المعطيات الجانب التشريعي ليصبح اليوم ثقافة تدور حول حماية المعطيات الشخصية، ومن مسؤوليتنا ترسيخ ونشر هذه الثقافة في المغرب"، يقول السيد عمر السغروشني، رئيس اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أنه تم تنظيم هذه الندوة بمساعدة من وزارة المالية اليابانية، التي تدعم عن كثب مشاريع البنية التحتية المالية لمؤسسة التمويل الدولية في المغرب.

معلومات عن مؤسسة التمويل الدولية

تعد مؤسسة التمويل الدولية، عضو مجموعة البنك الدولي، أكبر مؤسسة إنمائية عالمية تركز بصورة حصرية على دعم وتنمية القطاع الخاص في البلدان النامية. تعمل المؤسسة مع أكثر من 2000 مقاولة في جميع أنحاء العالم، كما أنها تستطيع حشد مواردها وخبرتها وتأثيرها لخلق أسواق الشغل وفرص في أكثر البيئات صعوبة في العالم. في السنة المالية 2018، حشدت المؤسسة أكثر من 23 مليار دولار على شكل شراكات تمويل طويلة الأمد لفائدة بلدان نامية، لترفع بالتالي قدرة القطاع الخاص على القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع مؤسسة التمويل الدوليةwww.ifc.org

ابقوا على تواصل معنا:

www.facebook.com/IFCmena
www.twitter.com/IFC_mena
www.youtube.com/IFCvideocasts
www.ifc.org/SocialMediaIndex
www.instagram.com\ifc_org

www.bkam.ma
Twitter: @bankalmaghrib
Youtube: Bank Almaghrib